السلطات السعودية تعتقل نحو 15 ألف مقيم



ووفق منشور رسمي للسلطات، تركزت حملات الاعتقال والملاحقة المكثفة بشكل أساسي ضد الفارين من أهوال الحروب والأزمات الاقتصادية من الجنسيتين اليمنية والأثيوبية، حيث جرى توجيه تهم فضفاضة إليهم تتعلق بنظام العمل، وإحالتهم إلى مراكز الاحتجاز قسرا.

وتعكس هذه الحملات الشرسة استمرار الرياض في التعامل مع ملف العمالة والمقيمين بأسلوب أمني تعسفي، محاولة التغطية على الفشل في تنظيم سوق العمل.

ولم تكتفِ السلطات السعودية بإجراءات الاحتجاز الجماعي، بل واصلت استخدام لغة التهديد ضد كل من

يمد يد العون لهؤلاء المستضعفين؛حيث هددت بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً، وفرض غرامات مالية باهظة تصل إلى مليون ريال سعودي على من أسمتهم بـ "المسهلين" أو الناقلين.

وتؤكد هذه العقوبات نهج التضييق والحصار الذي تفرضه الرياض على الفئات الأكثر هشاشة، لترسيخ واقع التخويف والجباية المالية تحت شعارات تنظيم أمن الحدود والعمل.